خارج الفقه

٢٣-٦-٩٢ كتاب الحجّ ٣

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- کتاب النذر و النظر فی الناذر و الصیغة و متعلق النذر و لواحقه
- النظر الأول فی الناذر
- أما الناذر فهو البالغ العاقل المسلم. فلا یصح من الصبی و لا من المجنون و لا من الکافر لتعذر نیة القربة فی حقه و اشتراطها فی النذر. لکن لو نذر فأسلم استحب له الوفاء.

شرائع الإسلام فی مسائل الحلال و الحرام، ج۳، ص: ۱۴۴

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّی نَذَرْتُ لَکَ مَا فِی بَطْنِی مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّی إِنَّکَ أَنْتَ السَّمِیعُ الْعَلِیمُ (آل‌عمران ، ۳۵)

- فَکُلِی وَ اشْرَبِی وَ قَرِّی عَیْناً فَإِمَّا تَرَیِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِی إِنِّی نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُکَلِّمَ الْیَوْمَ إِنْسِیّاً (مریم ، ۲۶)

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَ يَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً (الإنسان ، ٧)

- وَ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (البقرة ، ٢٧٠)

- ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَ لْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَ لْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (الحج ، ٢٩)

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- نذر
- النون و الذال و الراء کلمةٌ تدل علی تخویف أو تخوُّف.
- منه الإنذار: الإبلاغ؛ و لا یکاد یکون إلّا فی التَّخویف. و تناذَرُوا: خَوَّفَ بعضُهم بعضاً.
- و منه النَّذْر، و هو أنّه یَخافُ إذا أخلَفَ. قال ثعلب: نَذِرْتُ بهم فاستعدَدت لهم و حَذِرتُ منهم. و النّذِیر: المُنْذِر، و الجمع النُّذُر. و النَّذْر «۲» أیضاً: ما یجب، کأنّه نُذِر، أی أُوجِب. و نَذْر المُوضِحة فی الحدیث منه «۳».

معجم مقائیس اللغة؛ ج۵، ص: ۴۱۴

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- النذر: ما ینذر الإنسان فیجعله علی نفسه نحبا واجبا.
- و النذیر: اسم الشیء الذی یعطی. و ربما جعلت الیهودیة ولدها نـذیرة للکنیسة، و الجمع النذائر.(کتاب العین؛ ج۸، ص: ۱۸۰)

- النَّذْرُ: ما یَنْذِرُه الإِنْسَانُ فیَجْعَلُه نَحْباً؛ کأَرْشِ الجُرْحِ.(المحیط فی اللغة؛ ج۱۰، ص: ۷۱)
- و قد نَذَرْتُ لِلّهِ کذا، أَنْذُرُ و أَنْذِرُ.(الصـحاح - تـاج اللغـة و صـحاح العربیة؛ ج۲، ص: ۸۲۵)

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- نَذَرْتَ: للّه كَذَا (نَذْراً) مِنْ بَاب ضَرَبَ وَ فِي لُغَة مِنْ بَاب قَتَلَ وَ فِي حَدِيثٍ «لَا تَنْذِرُوا للّهِ فَإِنَّ النَّذْرَ لا يَرُدُّ قَضَاءً وً لكِنْ يُسْتَخْرَجُ بِهِ مَالُ البَخِيلِ» (المصباح المنیر فی غریب الشرح الکبیر للرافعی؛ ج۲، ص: ۵۹۹)

- النّذر: أن تُوجب على نفسک ما ليس بواجب لحدوثِ أمر، يقال: نَذَرْتُ للّه أمراً، قال تعالى:إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمنِ صَوْماً [مریم/ ۲۶]، و قال: وَ ما أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَة أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ [البقرة/ ۲۷۰]،(مفردات ألفاظ القرآن؛ ص: ۷۹۷)

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- وَ فِی الْحَدِیثِ" لَا نَذْرَ فِی مَعْصِیَة"
- قال بعض الأعلام: هو شامل لما ًإذا كان نذرا مطلقا نحو لله على أن أتزوج مثلا، و معلقا نحو إن شفى مريضى فلله على أن أصوم العيد. قال: و ذهب المرتضى إلى بطلان النذر المطلق طاعة كان أو معصية، و ادعى عليه الإجماع، و قال: إن العرب لا تعرف من النذر إلا ما كان معلقا كما قاله تغلب و الكتاب و السنة وردا بلسانهم و النقل على خلاف الأصل. قال: و قد خالفه أكثر علمائنا و حكموا بانعقاد النذر المطلق كالمعلق. ثم نقل ما تمسكوا به على ذلک و رده ثم قال: و بالجملة فلا دلالة على ما ينافى مذهب السيد بوجه. إذا تقرر هذا فالنذر لغة الوعد و شرعا التزام المكلف بفعل أو ترک متقربا، كأن يقول إن عافانى الله فلله على صدقة أو صوم مما يعد طاعة، و الماضى منه مفتوح العين و يجوز فى مضارعه الكسر و الضم.

مجمع البحرين؛ ج۳، ص: ۴۹۰-۴۹۲

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- و قال أبو سَعید الضَّریر: إنما قِیل له نَذْر لأنّه نُذِرَ فیه، أی أُوجبَ، من قَوْلک: نَذَرْت علی نفْسی، أی أَوْجَبتْ. و قد نَذَرَ علی نَفْسِهَ یَنْذِرُ، بالکَسْر و یَنْذُرُ، بالضّمّ، نَذْراً، بالفَتْح، و نُذُوراً، بالضَّمّ: أَوْجَب*: و نَذَرَ للّه سُبْحَانَه و تعالَی کَذا: أوجَبَه علی نَفْسه تبرُّعاً، من عِبَادَة أو صَدَقَة أو غیر ذلِک. و فی الکِتَاب العزیز: إِنِّی نَذَرْتُ لَکَ ما فِی بَطْنِی مُحَرَّراً «۳» قَالتْه امرأَةُ عِمْرَانَ أُمّ مَرِیَم. قالَ الأَخْفَش:تقول العرب: نَذر علی نَفْسه نَذْراً، أو نَذَرْت مالِی فأَنَا أَنْذُرُهُ نَذْراً، رَواه عن یُونس عن العَرَب. أو النَّذْرُ: ما کان وَعْداً علی شَرْطٍ، فعَلَیَّ إِنْ شَفَی اللّه مَرِیضِی کذا نَذْرٌ، و علیَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بدِینَارٍ لیس بنَذْر

تاج العروس من جواهر القاموس؛ ج۷، ص: ۵۱۷

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- و قال ابنُ الأَثِیر: و قد تکرّر فی أَحادیثِ النذر ذِکْرُ النَّهْی عنه، و هو تَأْکیدٌ لأَمْرِه و تحذیرٌ عن التَّهَاوُن به بعدَ إیجابه. قال: و لَو کان معناه الزَّجْرَ عنه حتی لا یُفْعَل لکانَ فی ذلک إِبطالُ حُکْمِه و إِسْقَاطُ لُزُومِ الوفَاءِ به، إِذْ کان بالنَّهْی یَصِیرُ مَعْصِیَةً فلا یَلزَمُ. و إِنّمَا وَجْهُ الحَدِیثِ أَنَّه قد أَعلَمَهم أَنَّ ذلک أَمرٌ لا یَجُرُّ لهم فی العاجلِ نَفْعاً و لا یَصْرِفُ عنهم ضَرراً «۴» و لا یَردُّ قَضاءً. فقال: لا تَنْذُرُوا علی أَنّکُم تُدْرِکُون بالنَّذْرِ شیئاً لم یُقَدِّرْه اللّه لکم، أَو تَصْرِفون به عنکم ما جَرَی به القَضَاءُ علیکُم، فإِذا نَذَرْتم و لم تَعْتَقِدُوا هذا فَاخرُوجوا عنه بالوَفاءِ، فإِنّ الذی نذَرْتُمُوه لَازِمٌ لکم.

۱۰ تاج العروس من جواهر القاموس؛ ج۷، ص: ۵۱۷

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- و النَّذيرَةُ: ما تُعْطِيه، فَعِيلَة بمعنَى مَفْعُولَة. و النَّذِيرَة: اسمُ الوَلَد الذى يَجْعَلُه أَبُوه قَيِّماً أَو خَادِماً لِلْكَنِيسة أَو المُتَعَبَّد، ذَكَراً كان أَو أُنْثَى، و قد نَذَرَهُ أَبُوه أَوْ أُمُّه، و الجمْع: النَّذَائِرُ.

تاج العروس من جواهر القاموس؛ ج۷، ص: ۵۱۷

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- باب النذور و العهود
- و من نذر لله تعالی شیئا من البر و القربات فمفترض علیه الوفاء به فإن لم یف به کان علیه کفارته.

المقنعة (للشیخ المفید)، ص: ۵۶۲

القول فى الحج بالنذر و العهد و اليمين

- مسألة [١٩٩] [لفظ النذر]
- و مما انفردت الإمامية به: أن النذر لا ينعقد إلا بأن يقول الناذر: لله على كذا و كذا بهذا اللفظ، فإن خالف هذه الصيغة و قال: على كذا و كذا و لم يقل: لله عز و جل، لم ينعقد نذره.
- و خالف باقى الفقهاء فى ذلک «٢»، و قد روى عن الشافعى و أبى ثور «٣» موافقة الإمامية فى ذلک.
- (٢) المجموع: ج ٨ ص ٤٥١.
- (٣) الهداية: ج ٢ ص ٨٦.

الانتصار فى انفرادات الإمامية؛ ص: ٣٥٨

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- دلیلنا علی ما ذهبنا إلیه: الإجماع الذی تکرر، و أیضا فلا خلاف فی أنه إذا قال باللفظ الذی ذکرناه یکون ناذرا، و انعقاد النذر حکم شرعی لا بد فیه من دلیل شرعی، و إذا خالف ما ذکرناه فلا دلیل علی انعقاده و لزوم الحکم به.
- و أیضا فإن الأصل براءة الذمة من حکم النذر، فمن ادعی مع اللفظ المخالف لقولنا وجوبه فی الذمة فعلیه الدلیل.
-

الانتصار فی انفرادات الإمامیة، ص: ۳۵۹

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- فصل فی النذور و العهود و الوعود
- لا ینعقد النذر إلا فی طاعة خالصة لله، مماثلة لما تعبد به الله سبحانه فی شریعتنا، معلقة ببلوغ طاعة أو مباح، أو نجاة من مخوف دینی أو دنیوی.
-

الکافی فی الفقه، ص: ۲۲۵

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- ذکر: النذور و العهود
- لا نذر و لا عهد فی معصیة الله. و النذر علی ضربین: نذر علق بالله تعالی، و نذر مطلق.
- فالأول أن یقول «لله تعالی ظ علی تعالی کذا و کذا ان کان کذا و کذا». و هذا واجب الوفاء به، إذا وقع ما نذر فیه. فإن لم یف به فعلیه کفارة.
- و المطلق أن یقول «علی کذا و کذا» فهو مخیر ان شاء وفی به، و إن شاء لم یف، إلا أن الوفاء أفضل.

المراسم العلویة و الأحکام النبویة؛ ص: ۱۸۵

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- مسألة ۹۳ [حكم النذر بغير الصيغة الشرعية]
- إذا قال: ان دخلت الدار فمالی صدقة، أو فعلی صوم شعبان، أو قال: إن لم أدخل الدار أو إن لم أكلم فلانا فمالی صدقة، أو فعلی صوم سنة، فإذا وجد شرطه لم يكن ذلک نذرا، و هو بالخيار بين الوفاء به و بين أن لا يفی به، و ليس بواجب عليه، و إن قال بلفظ لله علی ذلک كان نذرا يجب عليه الوفاء به.

الخلاف؛ ج۶، ص: ۱۷۸

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- و قال جمیع الفقهاء: إن ذلک نذر یجب علیه الوفاء به، فی اللجاج و الغضب «۲» و ما الذی یجب به اختلفوا علی ستة مذاهب.
- فذهب الشافعی إلی: أنه بالخیار بین الوفاء بنذره و بین أن یکفر کفارة یمین «۳».
- (۲) المغنی لابن قدامة ۱۱: ۳۳۳- ۳۳۵، و الشرح الکبیر ۱۱: ۳۳۴- ۳۳۵، و بدایة المجتهد ۱: ۴۰۸ و ۴۱۳، و المحلی ۸: ۱۲، و المدونة الکبری ۲: ۹۴، و حلیة العلماء ۳: ۳۸۷ و ۳۸۸، و المجموع ۸: ۴۵۸ و ۴۵۹، و کفایة الأخیار ۲: ۱۵۳، و النتف ۱: ۱۹۴، و اللباب ۱: ۱۹۴ و ۳: ۱۳۷، و الهدایة المطبوع مع شرح فتح القدیر ۴: ۲۷، و شرح فتح القدیر ۴: ۲۷ و ۲۸، و عمدة القاری ۲۳: ۲۰۴، و فتح الباری ۱۱: ۵۷۳.
- (۳) مختصر المزنی: ۲۹۷، و حلیة العلماء ۳: ۳۸۷ و ۳۸۸، و الوجیز ۲: ۲۲۴، و کفایة الأخیار ۲: ۱۵۳، و بدایة المجتهد ۱: ۴۱۴، و المغنی لابن قدامة ۱۱: ۳۴۰، و الشرح الکبیر ۱۱: ۳۴۱ و النتف ۱: ۱۹۵، و عمدة القاری ۲۳: ۲۰۴، و الحاوی الکبیر ۱۵: ۴۵۸.

الخلاف؛ ج۶، ص: ۱۷۸

القول فى الحج بالنذر و العهد و اليمين

- و قال بعض أصحابه: الواجب فيه كفارة يمين، إلا أنه إذا أراد أن يفعل الأكمل تصدق بماله هذا إذا علقه بعبادة غير الحج، فإن علقة بحج فعلى قولين: أحدهما مثل العبادات، و الثانى عليه الحج لا غير «١».
- و به قال فى الصحابة: عمر، و ابن عباس، و أبو هريرة، و عائشة، و زينب، و أم كلثوم، و أم سلمة «٢».
- و فى التابعين: عطاء و الحسن البصرى «٣».
- (١) مختصر المزنى: ٢٩٧، و المحلى ٨: ١٠، و حلية العلماء ٣: ٣٨٨، و المغنى لابن قدامة ١١: ٣٣٣- ٣٣٥، و الشرح الكبير ١١: ٣٣٤- ٣٣٥.
- (٢) المحلى ٨: ١٠، و مختصر المزنى: ٢٩٧، و المغنى لابن قدامة ١١: ٣٣٥، و الشرح الكبير ١١: ٣٣٤، و الحاوى الكبير ١٥: ٤٥٨ و كفاية الأخيار ٢: ١٥٣.
- (٣) مختصر المزنى: ٢٩٧، و المحلى ٨: ١٠، و المغنى لابن قدامة ١١: ٣٣٥، و الشرح الكبير ١١: ٣٣٤، و الحاوى الكبير ١٥: ٤٥٨.

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- و فی الفقهاء: أحمد، و إسحاق، و أبو عبیدة، و أبو ثور «۴».
- و ذهب النخعی و الحکم و حماد إلی أنه لا یلزمه به شیء لا الوفاء و لا الکفارة، مثل ما قلناه «۵».
- و قال ربیعة: یلزمه قدر زکاة ما فیه الزکاة، فإن کان له مال یجب فیه الزکاة، أخرج قدر زکاته «۶».
- (۴) المغنی لابن قدامة ۱۱: ۳۴۰- ۳۴۱، و الشرح الکبیر ۱۱: ۳۴۱- ۳۴۲، و الحاوی الکبیر ۱۵: ۴۵۸.
- (۵) حلیة العلماء ۳: ۳۸۹، و الحاوی الکبیر ۱۵: ۴۵۷.
- (۶) حلیة العلماء ۳: ۳۸۸، و عمدة القاری ۲۳: ۲۰۴، و المغنی لابن قدامة ۱۱: ۳۴۰، و الشرح الکبیر ۱۱: ۳۴۱، و نیل الأوطار ۹: ۱۵۱، و الحاوی الکبیر ۱۵: ۴۵۷.

الخلاف، ج۶، ص: ۱۷۹

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- و قال مالک: علیه أن یتصدق بثلث ماله «۱».
- و قال أبو حنیفة: علیه أن یتصدق بماله الذی یجب فیه الزکاة، حتی لو کان جمیع ماله ما یجب فیه الزکاة، فعلیه أن یتصدق به «۲».
- و قال عثمان البتی: علیه الوفاء به، فیتصدق بجمیع ماله «۳». فأضیقهم قولا البتی، و یلیه أبو حنیفة، ثم مالک، ثم ربیعة، ثم الشافعی، ثم النخعی.
- دلیلنا: أن الأصل براءة الذمة، و شغلها یحتاج إلی دلیل، و علیه إجماع الفرقة و أخبارهم «۴».

الخلاف، ج۶، ص: ۱۸۰

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- باب ماهیة النذور و العهود
- النّذر هو أن یقول الإنسان: إن کان کذا و کذا، فللّه علیّ کذا و کذا، من صیام أو صدقة أو حجّ أو صلاة، و غیر ذلک من أفعال البر.فمتی کان ما نذر علیه و حصل، وجب علیه الوفاء بما نذر فیه، و لم یسغ له ترکه.
- و إن قال: إن کان کذا و کذا، فعلیّ کذا، و لم یقل: للّه، لم یکن ذلک نذرا واجبا، بل یکون مخیّرا فی الوفاء به و ترکه. و الأفضل له الوفاء به علی کلّ حال.

النهایة فی مجرد الفقه و الفتاوی؛ ص: ۵۶۲

القول فی الحج بالنذر و العهد و الیمین

- «باب النذور و العهود»
- إذا قال إنسان ان کان کذا فلله علی کذا ثم ذکر صلاة أو صوما أو صدقة أو غیر ذلک من أفعال البر، کان ذلک نذرا صحیحا و وجب علیه الوفاء بما نذر فیه و لم یجز له الإخلال به، و یفتقر فی صحة ذلک الی النیة؟ و کذلک: العهد فان تجرد واحد منهما من النیة لم یکن لذلک حکم.
- و ان قال ان کان کذا فعلی کذا و لم یذکر الله تعالی لم یکن ذلک نذرا، و کان مخیرا بین الوفاء به و بین ترکه و الأفضل الوفاء بذلک
-

المهذب (لابن البراج)؛ ج۲، ص: ۴۰۸